

من المرجح أن يختبر إحياء الاتفاق النووي الإيراني الانفراج في الشرق الأوسط

٢٩-٠٨-٢٠٢٢

جيمس م. دورسي

ترجمة خاصة

من المرجح أن يكون الإحياء المحتمل للاتفاق النووي الإيراني بمثابة اختبار لاستدامة جهود الشرق الأوسط لتهدئة التوترات وإدارة الخلافات من خلال تحسين العلاقات الدبلوماسية وتعزيز التعاون الاقتصادي.

وفي أحدث الإصلاحات، أعلنت دولتان خليجيتان، الكويت والإمارات العربية المتحدة، عن عودة سفيريهما إلى طهران. من جانبها، تخوض السعودية جولة محادثات بوساطة عراقية مع إيران تركز على القضايا الأمنية، بما في ذلك إنهاء الحرب في اليمن، حيث تدعم إيران المتمردين الحوثيين.

يأتي التواصل الخليجي الأخير مع إيران في أعقاب عامين من الدبلوماسية الإقليمية التي أفرزت اعتراف الإمارات والبحرين والمغرب والسودان بإسرائيل، انفتاح سعودي أكبر على الدولة اليهودية، تحسين العلاقات السعودية والإماراتية والمصرية مع تركيا؛ ومؤخراً، استعادة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل.

وعلى الرغم من أن هذا قد يكون جديراً بالثناء، فإن الكثير من الجهود المبذولة لإدارة النزاعات في حالة حرجة. وهي تفترض أن تحسين الاتصالات، والمصالح الاقتصادية، والقلق الإقليمي من أن النزاع المسلح يمكن أن يكون مدمراً، سيقال من الاختلافات أو حتى يساعد في حل النزاعات على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، كان هذا المسعى رداً على القوى الكبرى - الولايات المتحدة والصين وروسيا - التي أوضحت في السنوات الأخيرة أنها تتوقع أن يتحمل اللاعبون في الشرق الأوسط مسؤولية أكبر لإدارة الصراعات الإقليمية، والحد من التوترات والدفاع عن أنفسهم.

وتأمل دول الخليج، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة وأوروبا، أن يؤدي خفض التوترات إلى تحدي تحالفات إيران الإقليمية كما هو الحال في العراق، حيث تراهن على الحملة التي يقودها العالم الإسلامي الشعبي مقتدى الصدر، وهو قيادي شيعي بارز، من أجل مواجهة النفوذ الإيراني في العراق.

ومع ذلك، يستمر التنافس بين القوى الإقليمية المختلفة بشكل أكثر براعة. على سبيل المثال، دفعت المناقشة على النفوذ الإقليمي المعركة بين تركيا وقطر من جهة، والإمارات من جهة أخرى، على عقد إدارة مطار كابول الدولي.

تتجلى الخصومات أيضاً في علاقات تركيا الإقليمية التي لا تزال هشّة والتحركات السعودية. كان التنافس هو الموضوع الفرعي للزيارة الأخيرة إلى اليونان التي قام بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي زار تركيا في وقت سابق، وبيع إسرائيل لقبصر نظام القبة الحديدية للدفاع الجوي في وقت تزداد فيه التوترات التركية اليونانية قبرصية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ليس هناك شك في أن النظام سيكون بمثابة دفاع ضد تركيا، التي كانت لها قوات في جمهورية القبارصة الأتراك الانفصالية منذ غزوها للجزيرة قبل ٣٨ عاماً. وبالمثل، من المرجح أن تراقب تركيا بشدة علاقات المملكة العربية السعودية المتوسعة مع اليونان، خصمها اللدود منذ فترة طويلة.

كما أصرت تركيا على أن العلاقات مع إسرائيل لن تثبط دعمها للفلسطينيين، وهي مشكلة مزمنة تتفجر مراراً وتكراراً إلى أعمال عنف على حساب المدنيين الأبرياء وتتردد صداها في الرأي العام التركي والعربي.

أضف إلى هذا الوضع حقيقة أن تركيا قد ترى تبدد آمالها في إيجاد أرضية مشتركة للحد من تطلعات الأكراد في شمال سوريا مع الرئيس بشار الأسد، الذي طالبت تركيا برحيله على مدى العقد الماضي.

أخيراً، عندما يتعلق الأمر بتركيا، فإن الخلاف المحتمل في حلف الناتو إذا جددت تركيا معارضتها لعضوية السويد والفرنلندا يمكن أن يؤثر على الحسابات الإقليمية للبلاد.

من المؤكد أن إحياء الاتفاق النووي الإيراني المعيب والمشكوك فيه هو أفضل من فشل المفاوضات التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وروسيا.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يؤدي إحياء الاتفاقية إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بالنظر إلى أنه، على حد تعبير المحلل، تريتا بارسي، "إن القيادات السياسية الأمريكية والإيرانية الحالية... لديها القليل من الحوافز المحلية لتجاوز العداء المشترك بينهما".

وأضاف بارسي أنه "لا يزال بإمكان كلا الجانبين اتخاذ خطوات لمعالجة هذه المخاوف وجعل الصفقة أكثر ديمومة. وإذا لم يفعلوا ذلك، فإن هذا الاختراق التاريخي يمكن أن يكون مجرد مقدمة لأزمة أكثر خطورة".

نتيجة لذلك، يمكن أن يكون الإحياء عامل استقرار إقليمي بقدر ما هو عامل زعزعة للاستقرار الإقليمي. إن إحياء الاتفاق النووي سيعيد النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية ويعوض خسارة الخام الروسي الخاضع للعقوبات. نتيجة لذلك، من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وإضعاف القبضة السعودية الروسية على الأسعار.

في التحليل النهائي، قد ترى المملكة العربية السعودية في هذا ثمنًا يجب أن تدفعه لتجنب انفجار الوضع الإقليمي في غياب الاتفاق النووي. ومع ذلك، في المحادثات الأخيرة في واشنطن، أوضح مسؤولون إسرائيليون كبار، بمن فيهم وزير الدفاع بيني غانتس ومستشار الأمن القومي إيال هولانتا، اعتراضاتهم على الاتفاقية.

وأصرت إسرائيل على أنها تحتفظ بالحق في ضرب المنشآت النووية الإيرانية بنفسها، وهي خطوة قد تشعل فتيل حرب إقليمية. علاوة على ذلك، حتى لو قررت عدم القيام بذلك، فإن حرب إسرائيل السرية ضد أهداف إيرانية في إيران نفسها وكذلك في سوريا تخاطر بمواجهة مسلحة مع الجماعات المدعومة من إيران، بما في ذلك الحليف الأول للجمهورية الإسلامية من غير الدول، حزب الله، الميليشيا الشيعية اللبنانية.

يمكن أن تتدخل المواجهة مع حزب الله ليس فقط بسبب إيران ولكن أيضًا لأن الحزب يهدد بمهاجمة منصات الحفر الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي في محادثات بوساطة أمريكية لترسيم الحدود البحرية الإسرائيلية اللبنانية.

ومما يزيد من حالة عدم اليقين احتمال عودة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو إلى منصبه بعد الانتخابات في نوفمبر. كان نتنياهو القوة الدافعة وراء انسحاب ترامب من الاتفاق النووي واستراتيجيته للضغط الأقصى.

مثل دول الخليج، تجادل إسرائيل بأن الاتفاقية ستسمح لإيران بزيادة دعمها للجماعات المسلحة المتحالفة في لبنان والعراق واليمن، ولا تفعل شيئًا للحد من برنامج الصواريخ الباليستية للجمهورية الإسلامية. لم تكن أي من المسألتين جزءًا من الصفقة الأصلية.

كما تشعر إسرائيل ودول الخليج بالقلق من أن مدة صلاحية الصفقة المتبقية هي ثلاث سنوات في أحسن الأحوال، وفي هذه المرحلة ستكون إيران حرة في أن تفعل ما تشاء، ما لم يكن من الممكن التفاوض على اتفاق متابع.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تستمر إيران في كونها دولة على أعتاب حيازة أسلحة نووية مع أو بدون إحياء الاتفاق النووي، مما يثير شبح سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، حيث تسعى دول مثل المملكة العربية السعودية وتركيا إلى مضاهاة القدرات الإيرانية. حتى الآن، وإن كانت غير معلن عنها، فإن إسرائيل هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة.

وقد تعزز خطر حدوث سباق تسلح من خلال عرقلة روسيا للاتفاق على الوثيقة النهائية لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي مضى عليها ٥٠ عامًا، والتي لم توقع عليها إسرائيل. ودعت الوثيقة لأول مرة دون اعتراض واضح على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

منعت روسيا الاتفاق لأنه كان تنتقد استيلاء القوات الروسية على مفاعل زابوريزهيا النووي الأوكراني، الأكبر في أوروبا.

الرابط الأصلي للمقال

<https://moderndiplomacy.eu/2022/08/28/revival-of-iran-nuclear-agreement-likely-to-test-middle-eastern-detente>